وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

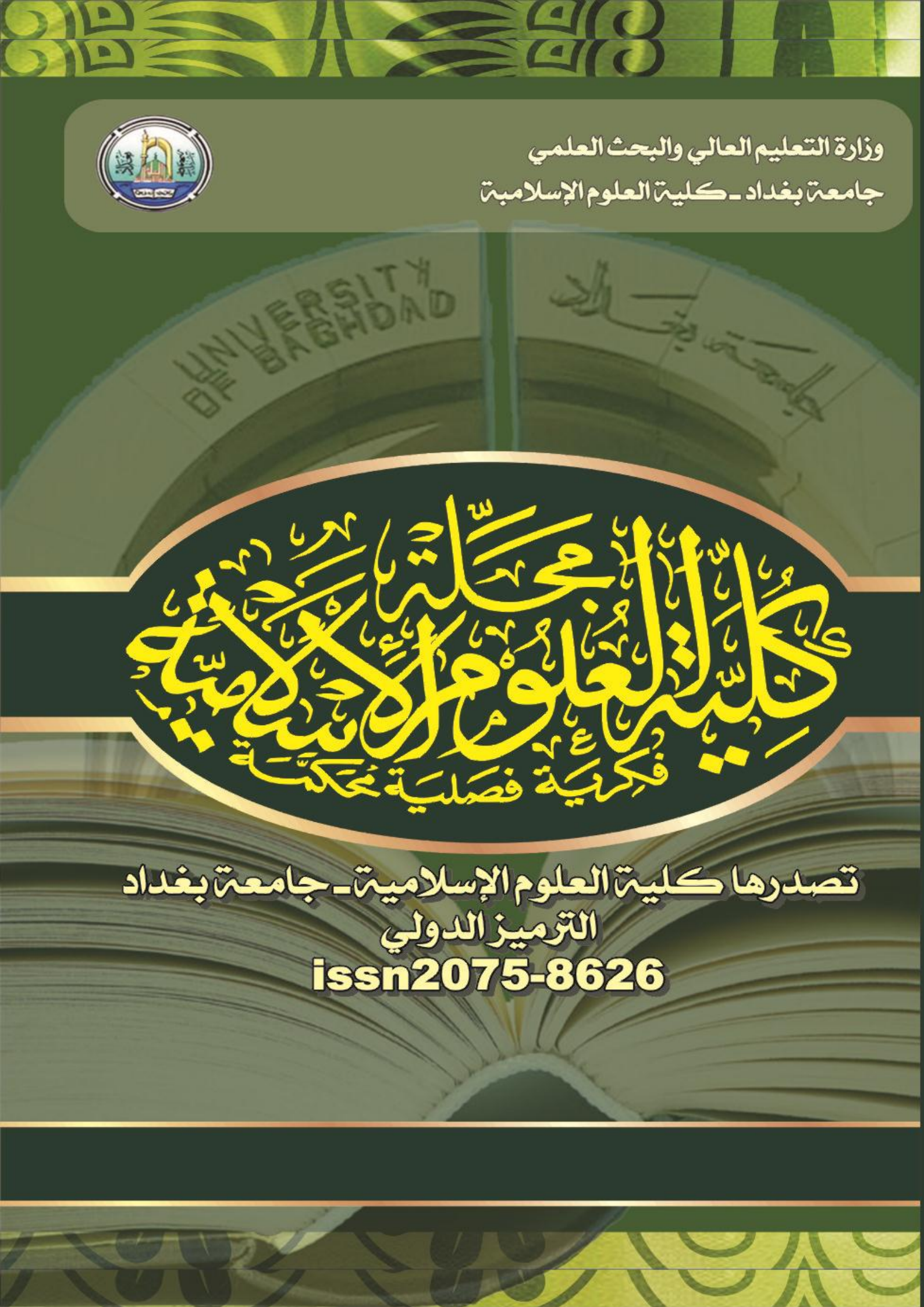

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

مجلة
كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

العدد ١٩

ربيع الثاني ١٤٣٠هـ
نيسان ٢٠٠٩م

المحتويات

الموضوع	الباحث	الصفحة
المحكم والمتشابه في القرآن الكريم	د. إسماعيل إبراهيم السامرائي	٨-٧٥
الكلمة الطيّبة والخبيثة في سورة إبراهيم عليه السلام	د.احمد جلوب جاسم العيساوي	٧٦-١١٣
قاعدة (يستحب الخروج من الخلاف) وأهميتها في حياة المسلم	د. مجيد علي العبيدي	١١٤-١٦٤
دلالة الاقتران ونماذج تطبيقية من الفقه الإسلامي	د. محمد جاسم محمد	١٦٥-٢٢٧
أثر الإغماء على تصرفات الانسان في(العبادات)	م.م. هناء محمد حسين	٢٢٨-٢٥٠
أحكام تجنيس المسلم بجنسية الدول غير المسلمة	د. عمر جسام عنيد	٢٥٢-٣٠١
خطبة النكاح في الفقه الإسلامي	د. نجم عبد الله ابراهيم و د. محمد نجيب الجوعاني	٣٠٢-٣٤٣

الموضوع	الباحث	الصفحة
الرضاعة في الشريعة الإسلامية	د. محمد عطشان عليوي و م.م. حسن محسن صيهود	٣٤٤- ٣٦٦
النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب	د. محمد جاسم عبد العيساوي	٣٦٧- ٤١٢
الأمان وأحكامه في الفقه الإسلامي	د. محمد سلمان حسين النعيمي	٤١٤-٤٤٦
التجسيم في الديانات السماوية	د. وليد عبد الجبار أحمد	٤٤٨٤٨٥
القلب في (لم، لما)	د. حاتم حمدان ابراهيم الشمري	٤٨٦٥٣١
توالي المنح في أسماء ثمار النخل ورتبة البلح	د. نصيف جاسم محمد الراوي	٥٣٢-٥٥٣
الفعل الماضي الواقع حالاً بين علماء العربية والاستعمال القرآني	م. م. عبد الرزاق علي حسين العكيدي	٥٥٤-٥٩٠

القلب في لم ولما

دراسة نحوية

الدكتور: حاتم حمدان إبراهيم الشجيري
جامعة الأنبار – كلية التربية للبنات
قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم على الانسان بالعقل والتفكير، وأفضلُ الصلاة وأتَمُّ التسليم على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن و لاهم وتبعهم باحسان إلى يوم الحشر واليقين.

أما بعد:

فهذا بحث يتناول موضوعا من موضوعات اللغة العربية، ألا وهو (القلب في (لم، ولَّما) دراسة نحوية). واخترت هذا الموضوع ليكون بحثا لدراستي؛ لما وجدته من اختلاف بين بعض العلماء فيه، (أمعنوي هو أم لفظي)؟، و ما وجدته من نسبة القول بـ(قلب اللفظ) إلى سيبويه، وهي نسبة غير صحيحة فيما أراه، فأردت أن أخوض في غماره؛ لأبين الراجح من هذين الرأيين، وما هو الصحيح فيما يفهم من قول سيبويه بالأدلة والبراهين ما وسعني أن أبين، فأسأل الله التوفيق في ذلك.

وقسَّمت الدراسة على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة، وتلحقها خاتمة:

تناولت في المبحث الأول أوجه التشابه بين (لم، ولَّما)؛ لأن القلب أحدها، وتناولت فيه أيضا ما قيل في عددها، وبينت اتفاق العلماء على عددها وإن اختلفوا في التصريح بها، والتعبير عنها، وبينت أيضا تعريف القلب لغة واصطا حا، وكذلك بينت المراد بـ(نفي المضارع).

و تناولت في المبحث الثاني أقوال بعض العلماء الذين قالوا بـ(قلب المعنى)، و لم يذكروا خلافا في ذلك، وأكثرت من ذكر نصوصهم؛ لأبين أن أكثر العلماء قالوا بذلك فيما اطلعت عليه، وبينت فيه بعض أقوال العلماء الذين ذكروا الخا ف فيه، وحللتها تحليلا علميا؛ لأبين مرادهم في ذلك.

و تناولت في المبحث الثالث الترجيح بين الرأيين، وأثبت أن الراجح منهما القول بـ(قلب المعنى) بالأدلة والبراهين، وبينت فيه أن سيبويه لم يقل بـ(قلب

اللفظ) بل هو من القائلين بـــ(قلب المعنى) بحسب ما يفهم من نصه الذي سأذكره في موضعه؛ إذ لم يصرح بشيء مما نُسِبَ إليه، وأن ما نُسِبَ إليه محض وهم عـــار عن الصحة فيما أراه، والله أعلم.

وقد توصَّلتُ في هذا البحثِ إلى نتائجَ بيّنْتُها في ختامه. وبعد فإنّي لا أرومُ بهذا البحثِ مجردَ مخالفةِ العلماءِ، أو محاولةَ التقليلِ من شأْنهم ، فإنَّي أعوذُ بـــالله مـــن ذلك، فلهم من الفضل ما لا نرقى إلى ذرّة منه، وما رُمتُه هو محاولةُ الوصول إلى الحقيقةِ، وأنا لا أجزم بأنَّ ما وصلتُ إليه من نتائجَ هو الحقُّ، وإنَّما هو ما بَدا لي وارتأيتُهُ، فإنْ كان صوابًا فمن الله وفضله، وإنْ كنتُ قد جانبتُ الصوابَ فَزَلَّـــةُ نفسي. والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلـــى آلـــه وصحبه أجمعين.

الباحث

المبحث الأول
أوجه التشابه بين (لم، ولّما)

ذكر بعض العلماء أوجه التشابه بين (لم، ولّما)، فذكر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أربعة أوجه قائلا: (لم و) لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه إلا أن بينهما فرقا وهو أن لم يفعلْ نفي لـ لَ ولما يفعلْ نفي قد فعل)[1] ، فصرح بثلاثة أوجه – القلب. – اختصاصهما بالفعل المضارع – النفي. ولم يصرح بالرابع، وهو (الجزم) وإنما ذكره بالتمثيل بقوله: (لم يفعلْ، ولّما يفعلْ)، وذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) كذكر الزمخشري لها إذ صرَّح بثلاثة أوجه، ولم يصرح بالرابع وهو (لجزم)، وإنما ذكره بالتمثيل أيضًا قائلا: (( )، و)، وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى المضى، نحو " لم يقمْ زيد، ولما يقمْ عمر)[2] . وذكر المرادي (ت ٧٤٩ هـ) خمسة أوجه قائلا: (( ): حرف نفي)[3] ، ثم قال: (تنبيهان : الأول: لم من خواص الفعل المضارع .. الثاني: تساوي) فيما ذكر، من جزم الفعل المضارع، وصرف معناه إلى المضي، ( ))[4] ، وقال أيضا: (( ): حرف له ثلاثة أقسام: الأول: ا التي تجزم الفعل المضارع. وهي حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى المضي، خلافاً لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم. وتقدم ذكر الخلاف في ، فلا حاجة لإعادته. فإن الكلام عليهما واحد)[5] ، فصرح بخمسة أوجه – الحرفية – النفي – اختصاصهما بالفعل المضارع. – الجزم. – القلب. وكذلك ذكر ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) هذه الأوجه الخمسة، وصرح بها قائلا: (( ): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا

---

[1] المفصل ٣٠٦.

[2] شرح ابن عقيل ٤/ ٢٦٤.

[3] الجنى الداني في حروف المعاني ٦٦.

[4] الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨.

[5] الجنى الداني في حروف المعاني ٩٢ - ٩٣.

نحـ : لم يلدْ ولم يول)[1] [الاخلاص ٣]، وقال أيضًا: ((لَّـ): علـى ثلاثـة أوجـ[2] : أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلـ)[3] ، فلم يصرح بحرفيتها، ومعلوم أنها لاتكون كـ(لم) إلا ذا كانت حرفًا جازمًا، وذكر هذه الأوجه الخمسة في موضع آخر قائلا: (الثاني مما يجزم فعلا واحدا) وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضيا كقولك لم يقمْ ولم يقعدْ وكقوله تعالى لم يلدْ ولم يول)[4] ، وصرح بأن (لَّما) تشارك لم في أربعة أمور قائلا: (الثالـث لَّـ) أختها كقوله تعالِ : { لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ } عبـ ٢٣] { بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ [ص ٨]، وتشارك) في أربعة أمور وهي الحرفية والاختصاص بالمضـارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضيِ)[5] ، ولم يذكر الوجه الخامس وهو النفي صراحة، صراحة، إلا أنه موجود ضمنًا ذلك ن (لَّما) لاتشارك (لم) فيما تقدم إلا إذا كانت نافية كما تقدم في نصه السابق. وقد علَّق السجاعي (ت ١٩٧ هـ) على قـول ابن هشام: (لَّما أختها) بقوله: ((وهي النافية، واحترز بذلك من الوجودية، والتي بمعنى (إلا))[6] ، كما أنه صرح باشتراكهما في أربعة أمور في موضع آخر قائلا: ((و(لم ولما)، ويشتركان في) الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي)[7] ، ولم يذكر الوجه الخامس وهواختصاصهما بالمضارع؛ لأنه معلوم أنهمـا لا تكونـان حرفين نافيين جازمين تقلبان المعنى إلى الماضي إلا إذا دخلتا على المضـارع؛ لأن

---

[1] مغني اللبيب ٢٦٥ .

[2] (لَّما) على ثلاثة أوجه – إذا كانت حرفًا جازمًا فمتفق على حرفيتها. – إذا كانت حرفَ استثناء فمتفق على حرفيتها أيضًا – إذا اختصت بالماضي فتكون حرفَ وجود لوجود، فمختلف في حرفيتها واسميتها. ينظر مغني اللبيب ٦٥ - ٢٧٢ .

[3] مغني اللبيب ٢٦٧ .

[4] شرح قطر الندى وبَلِّ الصدى ٣١ .

[5] شرح قطر الندى وبَلِّ الصدى ٣١ .

[6] حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ١٠ .

[7] أوضح المسالك على ألفية ابن مالك بشرح التصريح ٤٧ .

القلب إلى الماضي لا يكون إلا بقلب معنى المضارع إليه، وقد شرح الأزهري (ت ١٠٥ هـ) قول ابن هشام السابق قائلا: (((و) الثالث والرابع (لم ولما)أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية)، والاختصاص بالمضارع (والنفي، والجزم، والقلب للمضي)، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما، فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه، وينفي معناه، ويقلب زمانه إلى المضي وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى[1]، ونُسِب إلى سيبويه))[2]، فزاد وجها سادسا، وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما. وممن ذكر هذه الأوجه الخمسة أيضًا السيوطي (ت ٩١١ هـ) قائلا: ((حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ }الإخلاص ٣))[3]، وقال أيضًا: (((لَّما) على أوجه: أحدها أن تكون حرف جزم فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضيا ـ))[4].

فتبيَّنَ مما تقدم أن أوجه التشابه بينهما ستة، وتبين أيضًا أنهم متفقون على هذه الأوجه بين (لم، ولَّما)، وإن اختلفوا في التصريح بها، والتعبير عنها؛ إذ لا تكونان مختصتين بالمضارع، وتقلبان معناه إلى المضي إلا إذا كانتا حرفين نافيين جازمين، أما الوجه السادس الذي ذكره الأزهري، (وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما) فانفرد بـ (لم، ولَّما) زيدت عليهما همزة الاستفهام إلا أنَّ الزجاجيَّ ذكر (لم، ولَّما)، منفصلتين عن (ألم، وألَّما) قائلا: ((باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، وهي: لم، ولَّما، وألم، وألَّما))[5]، وكأنَّ (لم، ولَّما) غير (ألم، وألَّما) في ظاهر الأمر، وفي الحقيقة أنَّ (ألم) هي (لم) في كونها حرفا نافيا جازما مختصا بالمضارع تقلب

---

[1] عيسى بن عبد العزيز: أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ). ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦ - ٣٧.

[2] شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧.

[3] الاتقان في علوم القرآن ١/ ٥٠٥.

[4] الاتقان في علوم القرآن ١/ ٥٠٥.

[5] جمل الزجاجي بشرح ابن هشام ٨٨.

معناه إلى الماضي، ومثلهما (ألَّما، ولَّما) في هذا، أما اختلافهما في الظاهر فكان من جراء دخول همزة الاستفهام عليهما؛ إذ أصبحت الجملة التي تدخلان عليها فيها معنى الاستفهام، دون (لم، ولَّما) لمجردتين منها، علما أن الهمزة لم تغيرهما عن كونهما حرفين نافيين جازمين مختصين بالمضارع يقلبان معناه إلى المضي، والله أعلم.

قال الرماني (ت ٣٨٤ هـ): ((وتدخل عليها الهمزة فيقال: (ألَّما يقم) والواو، ويدخل عليها الفاء والواو فيقال: (فلمَّا، ولَّما)، وما أشبه ذلك))[1].

والذي يهمنا في هذا البحث الكلام على معنى القلب فيهما؛ لأنه جرى فيه خلاف بين بعض العلماء، أهو قلب لفظ الماضي إلى المضارع، فيكون لفظيًّا، أم هو قلب معنى المضارع إلى الماضي، فيكون معنويًّا؟، كما سأبينه إن شاء الله تعالى، فأقول:

القلب

لغة: جاء في لسان العرب: ((قلب : القلب تحويل الشيء عن وجه ، قَلَبه يقلبه قَلْبًا ، وقَلَّبه ، الأخيرة عن اللحياني ، وهي ضعيفة ، وقد انقلب وتَقَلَّبَ الشيءَ وقَلَّبه حوَّله ظهرا لبطن ، وقَلَبَ الشيءُ ظهرا لبطن ، كالحية تَقْلِبُ على الرمضاء ، وقَلَبْتُ الشيءَ فانقلب أي انْقَلَب ، وقَلَّبْتُه بيدي تقليبًا ، وكلام مقلوب ، وقد قَلَّبْتُه فانقلب ، وقَلَّبْتُه فَتَقَلَّب ، والقلب أيضا صرفك إنسانا تقلبه عن وجهه الذي يريد ، وتَقَلَّبَ الأمورَ جَرَّبها وخَبَرَ في عواقبها ، وفي التنزيل العزيز : { وَقَلَّبُواْ لَكَ الأُمُورَ } [التوبة ٤٨])))[2].

واصطلاحًا: أشار إليه أبو حيان بقوله: ((القلب يقال باصطلاحين: أحدهما تغيير حرف العلة إلى حرف علة آخر))[3]، نحو: (مِيْزان)، وأصلها (مِوْزان) قلبت

---

[1] معاني الحروف: ص ٣٢ .

[2] لسان العرب ١/ ٨٥٠، وينظر المصباح المنير ٢/ ٥١٢، ومختار الصحاح ١/ ٢٢٨.

[3] ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٦٠ .

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وهذا ما يُسمَّى بالقلب الاعلالي، ((والثاني تغيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير))[1]، نحو: (أَيِسَ)، فإذا عدنا إلى المصدر وهو (الْ س)، علمنا أن هذا الفعل مقلوب عن (س ، بتقديم الهمزة عينِ الكلمةِ على الياءِ فاء الكلمةِ؛ إذا فوزن سَ (عَ لَ)، وهذا ما يُسمَّى بالقلب المكاني.

أما الـ ي نتحدث عنه في هذا البحث فيمكن أن نعرفه تعريفين بحسب الاختلاف في المراد بمعنى القلب، فاذا كان لفظيًّا كان تعريفه: بأنه تحويل لفظ الماضي إلى لفظ المضارع، عند من يقول به، وإذا كان معنويًّا كان تعريفه: بأنه تحويل معنى المضارِ – أي زمن – من الحال والاستقبال لى الماضي، فان زمن المضارع يكون حالا أو مستقبلا قبل دخول (لم، أو لما) عليه، وبعد دخول أحدهما عليه فان زمنه يكون ماضيًا، وهذا ممَّا يفهم من أقوال العلماء فيهما.

وإذا كان العلماء حددوا المراد بـ(القلب) بأنه قلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماـ ي إن كان معنويا، وأنه قلب لفظ الماضي إلى المضارع إن كان لفظيا، فانهم لم يحددوا المراد بنفي المضارع أهو نفي الحدث والزمن معا، أم هو نفي الحدث فقط؟؛ لأن الفعل مضارعا أو غيره مركب من حدث وزمن معين، ولكن الدسوقي (ـ ٢٣٠ هـ) حدد الاثنين معا؛ إذ شرح قول ابن هشام في المغني: ((لنفي المضارع))[2] بقوله: ((أي لنفي معناه التضمني، وهو الحدث))[3]، ثم شرح قوله: ((وقلبه ماضيًا))[4] بقوله: ((أي وقلب معناه التضمني أعني الزمان))[5]، فتكون دلالة الفعل عليهما دلالة مطابقة، وعلى أحدهما دلالة

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٦٠ .

[2] مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٨١ .

[3] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١ .

[4] مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٨١ .

[5] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١ .

تضمن، وعلى هذا إذا قالوا: نفي المضارع فالمراد به نفي الحدث، وإذا قالوا: قلب المعنى فالمراد به قلب الزمن؛ ولهذا سُمِّيَ معنويًّا نسبة إلى المعنى، وهو الزمن الذي هو أحد جزأي معنى الفعل.

وتحديد الدسوقي (القلب) بقوله: (أي وقلب معناه التضمني أعني الزمان) أَفصَحَ فيه عن مذهبه، وهو قلب المعنى لا قلب اللفظ، وأيضا ما عقب به على قلب الزمان بقوله:((وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وعليه المبرد وأكثر المتأخرين. وذهب قوم منهم الجزولي[1] إلى أنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع مع بقاء المعنى، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. قال في الجنى الداني: والاول هو الصحيح؛ لأن له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد (لو)، والثاني لا نظير له))[2]، يدل على أنه اتخذ (قلب المعنى) مذهبا له؛ إذ وصفه بأنه ظاهر مذهب سيبويه، ووصف مذهب (قلب اللفظ) بأنه منسوب إلى سيبويه،والظهور دليل الرجحان.

والظاهر أن الدسوقي نقل قول ابن قاسم المرادي بالمعنى في قوله: (وهذا ظاهر مذهب سيبويه.....والثاني لا نظير له)، من غير إشارة إليه، قال ابن قاسم المرادي: (تنبيهان: الأول:) من خواص الفعل المضارع، وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى المضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. ونسب إلى سيبويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيرا، وهو المضارع الواقع بعد لو، والقول الثاني لا نظير له)[3].

---

[1] عيسى بن عبد العزيز، أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧هـ). ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦ - ٣٧.

[2] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٨١.

[3] الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨.

المبحث الثاني
الخلاف في القلب أمعنويٌّ هو أم لفظيٌّ؟.

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ (لم، ولَّما) تفيدان قلب معنى الفعل إلى الماضي من غير أن يذكر خلافا في هذا، كالمبرد، وابن السراج، وأبي الحسين الـــوراق، وأبي علي الفارسي، والرماني، والجرجاني، والزمخشـــري، وأبي البركـــات الأنبـــاري، والعكبري، والرازي، وابن هشام، وابن عقيل، وابن يعيش، والزركشي، والصبان، والدكتور فاضل السامرائي، وغيرهم. وعلى هذا يكون القلب معنويا عنـــدهم لا غير.

وذهب بعضهم إلى أنهما تفيدان القلبَ، ولكنه ذكر أن فيه خلافا بين العلماء، فذكر أن بعضهم قال بقلب معنى المضارع إلى الماضي، وبعضهم قال بقلب لفـــظ الماضي إلى المضارع، ولم ينسب أيًّا من الرأيين إلى عالم بعينه، كالرضي. وعلـــى هذا يكون القلب معنويا عند بعضهم، ولفظيا عند بعضهم الآخر.

وذهب بعضهم الآخر إلى أنهما تفيدان القلبَ أيضا، وذكر أن فيه خلافا بين العلماء أيضا كما ذكره مَنْ سبقه من العلماء، إلا أنه نسب كلَّ رأي إلى قائلـــه، كالمرادي والأزهري. وعلى هذا يكون القلب معنويا عند بعضهم، ولفظيا عنـــد بعضهم الآخر أيضا.

وذهب بعضهم إلى أنهما تفيدان القلب كذلك، وذكر أن فيه خلافـــا بـــين العلماء كذلك، إلا أنه نسب ذكره، ونسبة الرأيين فيه إلى غيره، كالســـيوطي إذ نسب القول فيه، وفي نسبة الرأيين إلى أبي حيان، وعلى هذا يكون القلب معنويا عند بعضهم، ولفظيا عند بعضهم الآخر كذلك.

فتبين مما تقدم أن العلماء الذين ذكروا لقلب، والذين سأذكر نصوصـــهم؛ لتكون مادة التحليل والمناقشة في هذا الموضوع، على أربعة أنواع في تناولهم معنى القلب، فأقول:

– العلماء الذين ذكروا أن (القلب) قلب المعنى، و لم يذكروا خلافا فيه بين العلماء، إلا أن بعضهم صرَّح به، وبعضهم لم يصرح به، بل صرح بما يفيد ذلك، وسأذكر نصوصا لبعضهم كما يلي:

قال المبرد ٨٦ هـ): (فإن قلت لم يذهب زيد كان) نفيا لما مضى وصار معناه لم يذهب زيد أمس واستحال لم يذهب زيد غدا)[1] ، فلم يصرح به، بل عبَّر عنه بالنفي لما مضى بلم.

وقال ابن السراج (د ١٦ هـ): (أما) فتدخل على الأفعال المضارعة واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي تقول لم يقم زيد أمس و لم يقعد خالد ، وأما لما) ضمت إليها ما)، وبنيت معها)[2] ، فلم يصرح به، بل عبَّر عنه بأن اللفظ لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي.

وقال أبو الحسين الوراق (د ٢٥) عندما تحدث عن اختصاص (لم)، وأدوات الشرط بالجزم: (وأما لم اختير الجزم بها فلأنها ضارعت حروف الجزاء من أجل أن الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال فلما تشابها من هذا الوجه جعل عملهم الجز)[3] ، فلم يصرح به، بل عبَّر عنه بأن الفعل المضارع بعد (لم) يكون بمعنى الماضي.

وقال أبو علي الفارسي (د ٧٧ هـ): ((أما (لم) فانها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى أنك تقول: لم يقمْ زيدٌ أمس، ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لايجوز يقوم زيد أمس))[4] ، فلم يصر ح به، بل عبَّر عنه بأن (لم) تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي.

---

[1] المقتضب ٢ ٥٠.

[2] الأصول في النحو ٢ ١٥٧.

[3] علل النحو ٩٨ .

[4] الايضاح بشرح المقتصد ٢ ٠٩١ .

وقال الرماني متحدثا عن (لم): ((ومنها (لم)، وهي من الحروف الهوامل، وعملها الجزم في الفعل، وإنما عملت الجزم؛ لأنها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي، ونفته. ومن حكمها أن تدخل على ا ستقبل فتنقل معناه إلى الماضي، وذلك نحو قولك: (لم يقم أمس)، وهي نفي (فَعَلَ)، كأن قائلا قال: (قام، أو خرج)، فقلت أنت: (لم يقم، و لم يخرج)، فان قال: (قد قام، وقد خرج) قلت أنت: (لَّما يقم، ولَّما يخرج)[1] ، فلم يصرح به، بل عبَّر عنه بنقل الفعل المضارع إلى ا ضي.

وقال متحدثا عن معاني (لَّما): ((ولها ثلاثة مواضع: أحدهم[2] : أن تكون نافية، وذلك قولك: (لَّما يقم زيد، لَّما يخرج عمرو)، وأصلها (لم) زيدت عليها (ما)، وهي جواب من قال: (قد قام ، وقد خرج))[3] .

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني (د ٧٤ هـ) شارحا قـ ل أبي علي الفارسي السابق: ((اعلم أن لم يدخل على لفظ المضارع فيقلب معناه إلى معنى المضي، فاذا قلتَ: لم يقم زيد، كان بمنزلة قولك: ما قام زيد، ولو لم يكن كذلك لوجب أن لا يصاحبه زمان المضي، كما لم يصاحب يقوم حيث كان باقيا على أصله، فلم يقل: يقوم زيد أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازم فلا يقال: لم يقم زيد غدًا، كما لا يقال: ما قام زيد غدًا[4] ، فصرح بأنه قلب معنى المضارع إلى الماضي.

---

[1] معاني الحروف: ص ٠٠ .

[2] والصواب: (أحدها)، هكذا في الأصل، ولعله خطأ في الطباعة.

[3] معاني الحروف: ص ٣٢ .

[4] المقتصد شرح الايضاح ١٠٩١/٢.

وقال أيضا:((اعلم أن(لَّما) تدخل على المضارع فتجزمه كما تجزم (لم)، وتقلب المعنى إلى المضيِّ تقول: لَّما يخرج زيدٌ أمس، ولا تقول: لَّما يخرج زيد غدًا كما لم تقل ذلك في لم))[1].

وقال الزمخشري: ((ولم، ولَّما لقلب معنى المضارع إلى الماضي))[2]، فصرح بأنه قلب معنى المضارع إلى الماضي.

وقال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في سؤال افترضه، وأجاب عنه: (إن قال قائل لمَ وجب أن تعمل لم ولما ولام الأمر ولا في النهي في الفعل المضارع الجز ، قيل إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل وإنما وجب أن تعمل الجز . وذلك لأن) لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي كما أن إ) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل فقد أشبهت حرف الشرط ، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبه ، وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل ا . ؛ لأنه يقتضي جملتين فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم لأنه حذف وتخفيف . وأما لما فبمنزلة لم في النقل فكان محمولا عليه))[3]، فلم يصرح به، بل عبَّر عنه بنقل الفعل المضارع إلى الماضي.

وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ) عند حديثه عن الجزم بـ (لم) لا بـ (إن) الشرطية إذا اجتمعتا في دخولهما على الفعل المضارع: كما (قال تعا :{فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّ سُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ [البقر ٢٤]، قوله تعا :{ فإن لم تفعلو } الجزم ـ) لا بـ ـ إ) لأن)

---

[1] المقتصد شرح الايضاح ٢ ٠٩٢ .

[2] المفصل ٠٦ .

[3] أسرار العربية ٩٢ .

عامل شديد الاتصال بمعموله و لم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ)[1] ، فلم يصرح به، بل عبَّر عنه بدخول (لم) على الفعل المستقبل في اللفظ.

وقال ابن هشام: (( )): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا)[2] . وقال أيضا: (( )): على ثلاثة أوجه : أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم)[3] ، فصرح بأنه قلب المضارع إلى الماضي.

وقال ابن عقيل: (،)، وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى المضي ، نحو : لم يقم زيد، ولما يقم عمرو)[4] ، فصرح بقلب معنى المضارع إلى الماضي.

وقال السيوطي: (( ) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا)[5] ، وقال أيضا: (( ) على أوجه : أحدها أن تكون حرف جزم فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضيا —))[6] ، فصرح بأنه قلب المضارع إلى الماضي.

وقال الدكتور فاضل السامرائي: (((لم) تختص بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضيا، نحو: لم أذهب أمس)[7] ، وقال أيضا: (((لَّما) وتختص بنفي المضارع أيضا، وتقلب زمنه ماضيا، نحو قوله تعالى: { وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ } [الحجرات ٤]، فصرح بأنه قلب زمن المضارع إلى الماضي.

– العلماء الذين ذكروا خلافا بين العلماء في (القلب)، ولكنهم لم ينسبوا أيَّ رأي إلى أحد بعينه كالرضي، جاء في شرح الرضي على الكافية: (وينصرف المضارع إلى المضي ، بلم ولما الجازمة، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي

---

[1] التبيان في إعراب القرآن ١٠٠ .

[2] مغني اللبيب ٢٦٥ .

[3] مغني اللبيب ٢٦٧ .

[4] شرح ابن عقيل ٢٦٤ .

[5] الاتقان في علوم القرآن ٢٠٥ .

[6] الاتقان في علوم القرآن ٢٠٥ .

[7] معاني النحو ١٠٠ .

فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ويبقى المعنى على ما كان، والأول أولى، لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم[1]، وجعل له نظيرًا الفعل المضارع الواقع بعد (لو، وإذ، وربما) قائلا: (وينصرف، أيضا، إلى المضي بعد لو، غالبا، وبإذ، وربما، فإنهما موضوعان للماضي[2]، وقال في موضع آخر: (قد ذكرنا في باب المضارع: أن بعضهم يقول: إن (لم) دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع[3].

وفيما ذكره مايلي:

- نقل رأيين في القلب رأيا يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولم يصرح به بل عبَّر عنه بانصراف المضارع إلى المضي، وآخر يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع بعد دخول (لم، ولمَّا) عليه، فصرح به، وعبَّر عنه بقلب لفظ الماضي إلى المضارع.

- ذكر تعليل القائلين بقلب اللفظ بأنَّ فيه بقاء المعنى على ما كان عليه.

- لم ينسب أيا من الرأيين إلى أحد معيَّن.

- رجح أن يكون القلب للمعنى لا للفظ، وجعله أولى من قلب اللفظ، وعلَّله بثلاث عللٍ:

- (لأن قلب المعنى أظهر) أي من قلب اللفظ.

- (لأن قلب المعنى أكثر في كلامهم - أي في كلام النحويين، وفي كلام من تكلم على مسلمهم - ومعنى هذا إذا قالوا: في الكلام قلب فانهم يقصدون بذلك قلب المعنى لاقلب اللفظ.

- جعل لقلب المعنى نظيرًا وهو الفعل المضارع بعد (لو، وإذ، وربما).

- العلماء الذين ذكروا خلافا بين العلماء في (القلب)، ولكنهم نسبوا كل رأي إلى قائله كالمرادي، لأزهري:

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩.

[2] شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩.

[3] شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٢ - ١٣.

– قال المرادي: (تنبيهان : الأول:) من خواص الفعل المضارِ ، وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى المضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. ونُسِبَ إلى سيبويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيرا، وهو المضارع الواقع بعد لم ، والقول الثاني لا نظير له[1] .

وفيما ذكره مايلي:

– نقل رأيين في القلب رأيا يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولم يصرح به، بل عبَّر عنه بصرف معنى المضارع إلى الماضي، وآخر يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع بعد دخول (لم، ولَّما) عليه، ولم يصرح به أيضا، بل عبَّر عنه بصرف لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه.

– نسب كلَّ رأي إلى قائله، فنسب القول بقلب المعنى إلى المبرد وأكثر المتأخرين، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيبويه، ونسب القول بقلب اللفظ إلى قوم منهم الجزوليُّ، وقال عنه إنه نُسِبَ إلى سيبويه.

– ذكر تعليل أصحاب الرأي الثاني بـ(أنَّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ).

– رجَّح أن يكون القلب للمعنى لا للَّفظ؛ إذ أبدى رأيه بأن قلب المعنى هو الصحيح، وعلَّله بوجود النظيرله بقوله: والأول هو الصحيح ؛ لأن له نظيرا، وهو المضارع الواقع بعد لم)، والقول الثاني لا نظير له).

– قال الأزهري: (((و) الثالث والرابع (لم ولما)أختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية)، والاختصاص بالمضارع (والنفي، والجزم، والقلب للمضي)، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما، فكل منهما حرف يختص بالمضارع

[1] الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨.

ويجزمه، وينفي معناه، ويقلب زمانه إلى المضي وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى، ونُسِب إلى سيبويه)[1].

وفيما ذكره ما يلي:

- نقل رأيين في القلب رأيا يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، وصرح به، وعبَّر عنه بقلب زمان المضارع إلى المضي، وآخر يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، وصرح به أيضا.

- نسب كلَّ رأي إلى قائله، فنسب القول بقلب لمعنى إلى المبرد، وصرح بموافقته له، ونسب القول بقلب اللفظ إلى أبي موسى، وصرح بمخالفته له، وقال عنه: إنه نُسِبَ إلى سيبويه.

- لم يعلل أيا من الرأيين.

- رجَّح أن يكون القلب للمعنى لا للَّفظ؛ إذ صرح بموافقته المبرد، ومخالفته أبا موسى القائل بقلب للفظ كما نسبه إليه.

- العلماء الذين ذكروا خلافا بين العلماء في (القلب)، ولكنهم نسبوا ذكره، ونسبة الرأيين فيه إلى غيرهم، كالسيوطي؛ إذ نسب القول فيه، وفي نسبة الرأيين إلى أبي حيان.

وسأذكر الخلاف الذي ذكره في معنى القلب في كتابي (الأشباه والنظائر في النحو، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة):

- قال السيوطي في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو): ((اختلف في لم ولَّما هل غيَّرتا صيغة الماضي إلى المضارع، أو معنى المضارع إلى الماضي على قولين: ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه، ونقل عن المغاربة أنهم صححوه؛ لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والثاني مذهب المبرد وصحَّحه ابن قاسم

[1] شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٧.

في (الجنى الداني)، وقال: إنَّ له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد (لو)، وأنَّ الأول لا نظير له)[1].

وفيما ذكره ما يلي:

- نقل رأيين في القلب رأيا يقضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، ولم يصرح به، بل عبَّر عنه بتغيير صيغة الماضي إلى المضارع، وآخر يقضي بقلب معنى المضارع إلى الماضي، ولم يصرح به أيضا، وعبَّر عنه بتغيير معنى المضارع إلى الماضي.

- نسب إلى أبي حيان نسبة الرأيين إلى القائلين بهما؛ إذ ذكر أن أبا حيَّان نسب القول بقلب اللفظ إلى سيبويه، ونسب القول بقلب المعنى إلى المبرد.

- لم يعلل أيا من الرأيين، وإنما نسب تعليل (قلب اللفظ) إلى المغاربة الذين نقل أبو حيان عنهم هذا التعليل بأن (المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ)، ونسب تعليل (قلب المعنى) إلى المرادي بأن (له نظيرًا، وهو المضارع الواقع بعد (لو)، وأن الأول لا نظير له.

- لم يرجح رأيا على رأي، وإنما نسب تصحيح القول بقلب اللفظ إلى المغاربة الذين نقل عنهم أبو حيان هذا التصحيح، ونسب صحيح القول بقلب المعنى إلى المرادي.

- لم يبد رأيه في نسبة القول بقلب اللفظ إلى سيبويه كما أبدى المرادي رأيه في ذلك؛ إذ نسب القول بقلب المعنى إلى المبرد وأكثر المتأخرين، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيبويه، ونسب القول بقلب اللفظ إلى قوم منهم الجزوليُّ، وقال عنه إنه نُسِبَ إلى سيبويه.

- عبارته: (والثاني مذهب المبرد) توهم أن نسبة مذهب قلب المعنى إلى المبرد ليست لأبي حيان، فكأن الكلام مستأنف، فتكون النسبة إليه في نسبة هذا

[1] الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٢٠٣.

القول إلى المبرد، والحق غير ذلك؛ لأن نص أبي حيان يشير إلى نسبته القولين إلى أصحابهم .

جاء في ارتشاف الضرب: (((لم ولَّما): وهي مركبة من (لم) و(ما) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النحاة، ومذهب سيبويه: أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المعنى [1] دون لفظه))[2] .

وكان عليه أن يقول : (والثاني إلى المبرد)؛ ليكون معطوفا على قوله: (إلى سيبويه)؛ لتستقيم العبارة، وتصح نسبة المذهب الثاني إلى المبرد إلى أبي حيان، فتكون العبارة: (ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه، والثاني إلى المبرد)؛ لتكون النسبتان إلى أبي حيان، وأيضا ما جاء في تعليقه على قول ابن الحاجب: ((قول الكافية: فـ(لم) لقلب المضارع ماضيا ونفيه، و(لَّما) مثلها))[3] ، بقوله: ((قال أبو حيان: هذا مذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المضي دون لفظه.....ومذهب سيبويه أن (لم) و(لَّما) يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه))[4] ، فنسب أبو - يان القول بقلب المعنى إلى المبرد، وهذا دليل على ما قلناه من أنَّ مَنْ نسبه إلى المبرد أبو حيان لا السيوطي كما تُوهِمُ عبارته.

د - ونقل السيوطي في كتاب (النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة) قول ابن الحاجب: ((فـ(لم) لقلب المضارع ماضيا ، نفيه، و(لَّما) مثلها))[5] . وعلَّق عليه قائلا: ((قال أبو حيان: هذا مذهب المبرد أنهما

---

[1] أي يصرفان معنى المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي، وكان عليه أن يقول: (يصرفان معنى المضارع إلى الماضي)؛ لأن المعنى لا يصرف إلى المعنى.

[2] ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ١٤٤.

[3] الكاقية بشر ح الرضي : ١١.

[4] النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ، ٢٣ - ٢٤.

[5] الكاقية بشر ح الرضي : ١١.

يصرفان معنى المضارع إلى المضي دون لفظه، وأن الأصل يفعلُ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه. ومذهب سيبويه أن (لم) و(لَّما) يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه؛ لأنه جعل (لم) نفي فَعَلَ، و(لَّما) نفي قد فَعَلَ. ثمَّ قال: قال أصحابنا: والصحيح مذهب سيبويه، بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: قام زيد، قلت: لم يقم زيد، وإنْ قال: قد قام، قلت: لَّما يقم، والمناقضة إنما تكون بادخال أداة النفي ع ى ما أوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه، ألا ترى أنه لو قال: زيد قائم، فأردت مناقضته لقلت: ما زيد قائم، فدلَّ ذلك على أن (لم)، و(لَّما) دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه. وأيضا فان صرف التغيير في (لم يقم، ولَّما يقم)، إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن الح فظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك؛ لأنها خدمة للمعاني)[1] .

وفيما ذكره ما يلي:

- نقل رأيين في القلب رأيا يقضي معنى المضارع إلى الماضي بقلب لفظ الماضي إلى المضارع، و لم يصرح به، بل عبَّر عنه بصرف معنى المضارع إلى المضي دون لفظه، وآخر يقضي ب لب لفظ الماضي إلى المضارع، و لم يصرح به أيضا، بل عبَّر عنه بصرف لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه.

- نسب إلى أبي حيان نسبة الرأيين إلى القائلين بهما؛ إذ ذكر أن أبا حيَّان نسب القول بقلب المعنى إلى المبرد، ونسب القول بقلب اللفظ إلى سيبويه.

- وصل َ لامه: (وأن الأصل يفعلُ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه) بكلام أبي حيان: ((ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المعنى [2] دون لفظه)[1] ، ووصل كلامه أيضا: (لأنه جعل (لم)

---

[1] النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ، ٢٣ .

[2] أي يصرفان معنى المضارع من الحال و الاستقبال إلى الماضي، وكان عليه أن يقول: (يصرفان معنى المضارع إلى الماضي)؛ لأن المعنى لا يصرف إلى المعنى.

نفي فَعَلَ، و(لَّما) نفي قد فَعَلَ) بكلام أبي حيان: ((ومذهب سيبويه: أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه)[1]، يوهم أنه لم يعلل أيا من الرأيين، وأن التعليل لأبي حيان؛ إذ نسب إليه في ظاهر الأمر تعليل (قلب المعنى) بقوله: (وأن الأصل يفعلُ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه)، ونسب إليه في ظاهر الأمر أيضا تعليل (قلب اللفظ) بقوله: (لأنه جعل - أي سيبويه - (لم) نفي فَعَلَ، و(لَّما) نفي قد فَعَلَ).

والحق أن أبا حيان لم يعلِّل أيا من الرأيين فيما اطلعت إليه؛ لأنني لم أجد هذا التعليل في نصه السابق. علما أن ما نقله السيوطي يدل على أنه من ارتشاف الضرب؛ لمطابقته له، ولهذا كان تعليل الرأيين لـ(القلب) للسيوطي لا لأبي حيان.

- لم يرجح رأيا على رأي، وإنما نسب تصحيح القول بقلب اللفظ إلى الأصحاب الذين نقل عنهم أبو حيان هذا التصحيح، ونقل عنهم أيضا إقامة الدليل على صحة مذهب سيبويه.

والحق أن أبا حيان لم يقل هذا فيما اطلعت عليه؛ لأنني لم أجد هذا القول وإقامة الدليل عليه في نصه السابق أيضا.

وإذا كان السيوطي لم يرجح أحد الرأيين في النصين السابقين، فليس معنى هذا أنه لم يعتمد أحدهما؛ إذ هو من القائلين بقلب المعنى، يدل على ذلك ما لمي:

- ما قاله في الاتقان: ا : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نح : { لم يلد ولم يولا } (الاخلاص ٣)،.... ا : على أوج : أحدها أن تكون حرف جزم فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضيا -)[2].

د - ما نسبه إلى أبي حيان من الفرقَ بين (إن) الشرطية و(لم) في أنَّ (إنْ) موجِب لتغيير الماضي إلى المضارع بعدها؛ لأنه يقع بعدها كما يقع الفعل المضارع

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٤/٤.

[2] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٤/٤.

[3] الاتقان في علوم القرآن ١٠٥/٢.

بخلاف (لم) فانه يمتنع وقوع الفعل الماضي بعدها، فقال: (قال قوم: بأنه غُيِّرت صيغته)، فقوله: (فلذلك قال قوم: بأنه غُيِّرت صيغته) يدل على أن قولهم ليس مراده.

- ذكر أن أبا حيان نسب إلى الأصحاب تصحيح مذهب سيبويه القائل بقلب اللفظ فيما نُسِبَ إليه، و لم أجد في نص أبي حيان السابق ما يشير إلى ذلك.

- ذكر دليلا على تصحيح مذهب سيبويه متصلا به بقوله: (ثمَّ قال: قال أصحابنا: والصحيح مذهب سيبويه، بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: قام زيد، قلت: لم يقم زيد، وإنْ قال: قد قام، قلت: لَّما يقم.....إلخ)، وكأن الكلام لأبي حيان، و لم أجد في نصه السابق أيضا ما يشير إلى ذلك.

- لم يبد رأيه في نسبة القول بقلب اللفظ إلى سيبويه كما أبدى المرادي رأيه في ذلك؛ إذ نسب قول بقلب المعنى إلى المبرد وأكثر المتأخرين، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيبويه، ونسب القول بقلب اللفظ إلى قوم منهم الجزوليُّ، وقال عنه إنه نُسِبَ إلى سيبويه.

- لم يحدد المراد بنفي المضارع أهو نفي للحدث والزمن معا أم هو نفي للحدث فقط كأكثر العلماء في عدم تحديدهم معناه.

نخلص مما تقدم إلى أن الرضي والمرادي والأزهري والسيوطي متفقون على أن القلب في (لم، ولما) قلب المعنى لا قلب اللفظ، وبه قال أكثر العلماء، أما من قال بأنهما تقلبان اللفظ فهم قليلون.

المبحث الثالث
الترجيح بين الرأيين

بعد عرض الذي قدَّمتُه لمعنى (القلب) في (لم، ولَّما)، وما قيل فيه، أقول: إن الراجح من الرأيين الرأي القائل بـــ(قلب المعنى) لا الرأي القائل بـــ(قلب اللفظ)؛ لما يلي:

- كثرة القائلين بـــ(قلب المعنى)، وقلة القائلين (بقلب اللفظ)، ذلـــك أن العلماء الذين قالوا بـــ(قلب المعنى) كثيرون جدا كما تبين من النصـــوص الـــتي ذكرتها، و لم ينسب أكثر العلماء الذين ذكرت أقوالهم نسبته إلى قائل، و لم يذكر خلافا في ذلك، وكأن الأمر عندهم مفروغ منه بأنه (قلب المعـــنى)، لا (قلـــب اللفظ)، وبعضهم ذكر خلافا في ذلك، و لم ينسب القول به إلى قائل كالرضـــي، و عضهم ذكر الخلاف في ذلك، و لم ينسب القول بـــه إلى قائل معين، بل نســـبه إلى الأكثرين كأبي حيان، وبعضهم ذكر الخلاف في ذلك، ونسب القول بـــه إلى المبرد، وقال عنه إنه ظاهر مذهب سيبويه كالمرادي، وبعضهم ذكر الخـــلاف في ذلك، واكتفى بنسبة القول به إلى المبرد من غير أن يعلق عليه كـــالأزهري. و لم أجد أحدا ممن جاء بعد المبرد نسبه إلى غيره فيما اطلعت عليه.

أما العلماء الذين قالوا بـــ(قلب اللفظ) فهم قليلون جدا، حتى لا يكاد يُذكر قولهم، واختلف الذين ذكروا هذا المذهب في نسبته إلى قائله، فمنهم من نسبه إلى سيبويه من غير تضعيف كأبي حيان، ومنهم من نسبه إلى قوم منهم الجزولي، وقال عنه بصيغة التضعيف: (إنه ـ بَ إلى سيبوي) كالمرادي، ومنهم من نســـبه إلى أبي موسى، وقال عنه بصيغة التضعيف أيضا: (إنه ـ بَ إلى ســـيبوي) كـــالأزهري، ومنهم من نسب نسبته إلى غيره كالسيوطي؛ إذ ذكر أن أبا حيَّان نسب قـــول بقلب اللفظ إلى سيبويه.

وكثرة القائلين بـــ(قلب المعنى) تدل على شبه الا جماع عليه؛ إذ تدل علـــى رجحانه، ورجحانُهُ يدل قوته، يضاف إلى ذلك عدم نسبة القول به إلى غير المبرد،

وهذا يدل على قوته أيضا، وقلة القائلين بـــ(قلب اللفظ)، والاختلاف في نســـبة القول به لى قائل، وفي نسبته من غير تضعيف، وبصيغة التضعيف: تـــدل علـــى ضعفه.

– أن القائلين بـــ(قلب المعنى) يقتضي قولهم أن هذا القلب قلب الزمن من الحال والاستقبال إلى الماضي، ولفظ المضارع باق على حاله، ولفظ الماضـــي لا وجود له في قول القائل: (لم يقم زيد)، سواء أكان (يقم زيد) جوابا لقول من قال: (قام زيد)، أم لم يكن؛ لأن (لم) لا تدخل على الفعل الماضي أصلا، وإنمـــا أحدهما من قائل، وثانيهما جواب له من قائل آخر، ويترتب على هـــذا تنـــاقض هذين القولين بأن يكون أحدهما صادقا وثانيهما كاذبا من قائلين؛ لأن من جملـــة شروط التناقض عند لماء المنطق أن يكون بين قضيتين في الكيف.

((تناقض خُلْفُ القضيتين في كيفٍ وصدقُ واحد] أمرٌ قُفِي)[1] .

ويقصد بالكيف ((الايجاب والسلب))[2] ، وهذا يقتضي أن يكون القـــولان من قائلين، أما إذا كانا من قائل واحد فهذا ممتنع؛ لأنه يلزم منه أن يكون القائـــل لواحد صادقا وكاذبا في إسناد نسبة لفاعل واحد في آن واحد، والقائل إمـــا أن يكون صادقا أو كاذبا.

وإنما قلت: (سواء أكان (لم يقم زيد) جوابا لقول من قال: (قام زيد)، أم لم يكن)؛ لأبين أن (لم يقم زيد) قد يكون ابتداء من غير أن يكون هناك قائل، فيقدر قائل، فكأن ائلا قال: (قام زيد)، فقال المجيب له: (لم يقم زيد).

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما يلي:

– ما قاله سيبويه (ت ٨٠ هـــ): (هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منه ؛ فمن تلك الحروف ق) لا يفص ل بينها وبين الفعل بغيره وهو جوابٌ لقول : (أ.ل)؟،

---

[1] السلم المنورق في علم المنطق بشرح المنطق الواضح ٤٠ .

[2] المنطق الواضح في شرح السلم المنورق ٤٠ .

كما كانت (ما فعل) جوابا لـ (هل فعل)؟، إذا أخبرت أنه لم يقع)[1]، أي إن قول القائل: (قد فَعَلَ) يكون جوابا لقول القائل: (أفَعَلَ)؟ في الاثبات، كقول القائل: (ما فَعَلَ)، يكون جوابا لقول القائل: (هل فَعَلَ)؟، ولكن هذا الجواب معلق بارادة الاخبار؛ إذ علقه بقوله: إذا أخبرت أنه لم يقع)، ويفهم من هذا أن النفي قد لا يكون جوابا؛ لعدم وجود قائل، فيكون ابتداء، وقس الاثبات عليه.

د – ما قاله سيبويه أيضا متحدثا عن نفي الفعل: (هذا باب نفي الفعل : إذا قال : فعل) فإن نفيه لم يفعل)، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ؛ لأنه كأنه قال : والله لقد فعل فقال والله ما فعل ، وإذا قال : هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال : هو يفعل و لم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل ، وإذا قال : ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال : سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل)[2] ، فانظر إلى جميع الجمل المنفية فانه علقها بـ(إذا) المتضمنة معنى الشرط مما يدل على أن القائل المثبت قد يكون موجودا، وقد لا يكون موجودا، فان وجد كان النفي جوابا له، وإلا كان ابتداء، ويؤيد هذا قوله: وإذا قال : ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت الله لا يفعل)، فقوله: (كأنه قال: والله ليفعلنَّ) يُنْبِئُ عن افتراض وجود قائل قال هذا القول، فأجيب.

– ما قاله السيوطي فيما يوهم وصل كلامه بكلام أبي حيان أنه لأبي حيان كما تقدم ذكره: ((وأن الأصل يفعلُ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه)[3] ، يدل دلالة واضحة على أن (لم) لا تدخل على الماضي أصلا، وأن النفي فرع الاثبات، وأنهما ليسا من قائل واحد في مثل هذا، وإنما أحدهما من قائل، والثاني جواب له من قائل آخر.

---

[1] الكتاب ٣/ ١١٤.

[2] الكتاب ٣/ ١١٧ .

[3] النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ٢/ ٢٣٠ .

وسيأتي مزيد من الأدلة التي تؤيد صحة ما قلناه.

أما من قال بقلب اللفظ فيقتضي قولهم أن زمن الماضي باق على حاله، وأن لفظ الماضي غُيِّرَ إلى لفظ المضارع، وهذا يقتضي أن أصل لم يقم (قام)، ثم أُدخلت (لم) على الفعل الماضي (قام)، فغيرت صيغته إلى لفظ المضارع (لم يقم).

وهذا أمر غير مسلم به؛ لأن (لم) لا تدخل على الفعل الماضي أصلا؛ ولهذا لم تعمل الجزم فيه.

وإليك ما قاله بعض العلماء في سبب عدم دخول (لم) على الفعل الماضي:

- قال أبو الحسين الوراق: (وأما) فالأصل أن يليها الماضي وقد أوجبت العلة إسقاط الأصل)[1].

والعلة كما ذكرها في سؤال افترضه، وأجاب عنه بقوله: (فإن قال قائل فما الذي أحوج إلى إمالة لفظ الماضي بعد) إلى لفظ المستقبل ؟. قيل له لما وجب) عمل للفعل بما ذكرناه فلو ألزموه الماضي لما بان عمله فوجب أن ينقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل حتى يتبين الجز)[2]. وفي قوله: (إمالة، فلو ألزموه الماضي، ونقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل) إشارة إلى أن (لم) لم تدخل عليه فلم تغير لفظه، فلا يتوهم أن أبا الحسين من القائلين بـ(قلب اللفظ).

د - قال أبو البركات الأنباري وذكرالعلة أيضا في سؤال افترضه، وأجاب عنه بقوله: (فإن قيل : إذا كان الأصل في) أن تدخل على الماضي فلمَ نُقل إلى لفظ المضارع ؟. قيل لأن) يجب أن تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لم) تبين عملها فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عمله)[3]، فقوله: إذا كان الأصل

---

[1] علل النحو ٩٠.

[2] علل النحو ٩٩ .

[3] والصواب: (ما تبين) من غير لام، قال تعالى { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } [لقما ٢٧].

[4] أسرار العربية ٩٢.

في) أن تدخل على الماضٍ)، يعني أن الأصل في (لم) أنْ تدخل على الماضي؛ لأنها لنفي الحدث في الماضي، لا أنها دخلت على لفظ الماضي فغيَّرته، ولهذا تساءل عن الفعل الماضي بقوله: (فلِمَ نُقِلَ إلى لفظ المضارع)؟، وأجاب عنه. وقال: (نُقِلَ)، و لم يقل: (غُيِّرَ)، وفي هذا إشارة إلى أن (لم) لم تدخل على الفعل الماضي فلم تغيره، وإنما نُقِلَ إلى ا ظ المضارع، ثم دخلت عليه (لم)، فغيرت زمنه من الحال والاستقبال إلى الماضي؛ لأنه جواب لمن أثبت الحدث لشخص إن كان هناك مثبت.

وقال أيضا: (فأما لم فالأصل فيها أن تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها علـ ى المضارع الذي هو الفرع لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل فاعرفه تصب إن شاء الله تعالٍ)[1] .

والظاهر والله أعلم أن في الفعل المضارع ثقلين بالنسبة إلى الفعل الماضي – ثقل لفظي، وهو زيادة حروف المضارعة على الماضي – ثقل معنوي، وهو أن دلالته على الزمن مشتركة بين الحال والمستقبل بخلاف الماضي فان زمنه ماض فقط فكان أثقل من الماضي، كالفعل في تركيبه من حدث وزمن معين، فكان أثقل من الاسم.

– قال أبو حيان فيما نسبه السيوطي إليه: ((والفرق كما قال حيَّان: أنَّ (إنْ) لا ؛ نع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب، بخلاف (لم) و (لَّما) فانهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما، فلذلك قال قوم: بأنه غُيِّرت صيغته))[2] .

– أن قولهم تغيير الصيغة من لفظ الماضي إلى لفظ المضارع يقتضي تغيير زمنه من الماضي إلى الحال و لمستقبل، وهذا غير صحيح، وأيضا مرادهم غير ذلك؛

---

[1] أسرار العربية ٩٣ .

[2] الأشباه والنظائر في النحو ٢٠٣ .

لأن مرادهم أن الزمن الماضي باق على حاله وإن غُيِّرت صيغته. أما تغيير المعنى فالصيغة باقية على دلالتها في أصل وضعها، ولكنها في هذا الموضوع لها مدلول آخر كمدلول (ونُفِخَ) من قوله تعالى { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ} لكهف ٩،]؛ إذ تدل في أصل وضعها على وقوع النفخ في الزمن الماضي؛ لأن صيغتها صيغة ماض، ولكنها أريد بها النفخ في المستقبل، وعبر عنه بالماضي لتحقق وقوعه ، وكذلك قولهم: (لم يفعل) فالفعل المضارع (يفعل) في أصل وضعه يدل على الحال والاستقبال، ولكنه بعد دخول (لم) عـ ه أريد به أن يكون جوابا لقول القائل (فَعَلَ) إن كان هناك قائل، وإن كان القول ابتداء فيراد به نفي الفعل مطلقا، فكأن تركيب (لم يفعل) صيغة لنفي الفعل في الزمن الماضي؛ لأن الفعل الماضي لا تدخل عليه (لم).

– أن ما نُسِبَ إلى سيبويه من القول: بأن (لفظ الماضي قُلِبَ إلى لفظ المضارع) غير صحيح؛ لأننا لو رجعنا إلى نصه لوجدنا ما يؤيد ما قلناه من عدم الصحة؛ إذ قال: (هذا باب نفي الفعل : إذا قال : فعل) فإن نفيه لم يفعل)، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ؛ لأنه كأنه قال : والله لقد فعل فقال والله ما فعل ، وإذا قال : هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال : هو يفعل و لم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل ، وإذا قال : ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل ، وإذا قال : سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل)[1] . ففي قوله: (إذا قال: (فعل)، فان نفيه: (لم يفعل) دليل على أن القولين لم يكونا من قائل واحد، وإلا لأصبح تناقضا من قائل

[1] ينظر المحرر الوجيز : ٩٥ ،وتفسير البيضاوي : ٧٩ ،والتسهيل لعلوم التنزيل ٢ ، وتفسير البحر المحيط / ٩٧ ، وتفسير أبي السعود ٨ ، وتفسير الجلالين ٠٤ ، والاتقان في علوم القرآن: / ٠٥ ، وفتح القدير ٦ ، وروح المعاني: ١ / ٧ ، وأضواء البيان ٢٦ ، ٧٠ ٢٧١ ، ،

[2] الكتاب ١٧ .

واحد، وهذا غير صحيح؛ لأن التناقض يقتضي أن يكون أحدهما صادقا، والآخر كاذبا، فكيف يكون القائل الواحد صادقا وكاذبا في إسناد حدث إلى فاعل واحد في آن واحد ؟، والقولان: (فَعَلَ)، و(لم يفعل)، يقتضيان صدق أحدهما وكذب ثانيهما، فدلا بالضرورة على أنهما من قائلين لاغير، وفيه دلالة أيضا على أن (لم) لا تدخل على الفعل الماضي فكيف يقال: إنها غيرته، وفي قوله أيضا: وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ، كأنه قال : والله لقد فعل فقال والله ما فعل) ما يؤيد ما قلناه من أنه - أي (فَعَلَ، و لم يفعل) من قائلين، وأن أحدهما جواب للثاني.

ومن هنا فان ما علَّل به السيوطي مذهب سيبويه في قوله: (لأنه جعل (لم) نفي فَعَلَ، و(لَّما) نفي قد فَعَلَ)، لا يدل على أن مراد سيبويه أن (لم)، و(لما) دخلتا على لفظ الفعل الماضي فنفتاه كما تُوهِمُ عبارة السيوطي؛ لأن (لم)، و(لَّما) من الحروف المختصة بدخولهما على الفعل المضارع، وإنما المراد أن (لم يفعل) جواب لقول القائل: (فَعَلَ)، و(لَّما يفعل) جواب لقول القائل: (قد فَعَلَ)، وأيضا فان قوله: (لأنه جعل (لم) نفي فَعَلَ، و(لَّما) نفي قد فَعَلَ)، مغاير لما قاله سيبويه؛ إذ قال: إذا قال : فعل) فإن نفيه لم يفعل)، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل)؛ فالمعنيان مختلفان؛ إذ المعنى على قول السيوطي فيما يفهم مما نسبه إلى سيبويه أن (لم) دخلت على الفعل الماضي فنفت الحدث الذي أفاده (فَعَلَ) قبل دخول (لم) عليه في الزمن الماضي، والمعنى على قول سيبويه أن (لم) لم تدخل على الفعل الماضي، وإنما دخلت على الفعل المضارع فنفت الحدث فيه، وكان النفي في الزمن الماضي؛ لأنه جواب لمن أثبته لشخص مَّا في الزمن الماضي؛ ولهذا قيل إن فيه قلبا للمعنى من زمن الحال والاستقبال إلى زمن الماضي لهذا السبب، وهذا يدل على أن (لم) لم تدخل على (الفعل الماضي (فَعَلَ)، بخلاف ما أورده السيوطي، فانه يوهم أن (لم) دخلت على الفعل الماضي فغيرته

وأيضا فان قول سيبويه: (إذا قال: فعل فان نفيه لم يفعل.....إلخ) يدل على أن (فَعَلَ) وحدها من غير إسناد إلى فاعل، وكذلك (لم يفعل) وحدها لا يكونان

كلامين مفيدين إلا إذا أسندا إلى فاعل، فيكون معنى كلامه: إذا قال القائل: (قام زيد) فان نفيه (لم يقم زيد)، ومعنى هذا: أن القول: (لم يقم زيد) نفي للقول: (قام زيد)، فيكون كل ق ل جوابا للقول الآخر، وإلا لأصبح القولان متناقضين صادرين من قائل واحد، وهذا ممتنع كما تقدم، وهذا ليس مراد سيبويه، وإنما مراده أن القولين متناقضان صادران من قائلين.

ومن هنا فان قول سيبويه: (إذا قال: فعل فان نفيه لم يفعل.....إلخ) أراد به أن (فَعَلَ) في لاثبات جوابه في النفي (لم يفعل)، و(لم يفعل) في النفي جوابه في الاثبات (فَعَلَ)، وهكذا.

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما يلي:

– ما قاله سيبويه عندما تحدث عن الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يك ن قبله شيء منه : (ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل وإنما تدخل هذه السين على الأفعال وإنما هي إثباتٌ لقوله لن يفعل)[1] ، وهذا دليل على أن سوف يفعل وسيفعل هي في مقابلة لن يفعل في الاثبات فهما من قائلين، وأن أحدهما جواب لـ اني، وكذلك (فعل، و لم يفعل)، من قائلين: أحدهما مُثْبِتٌ، والثاني نافٍ، وأحدهما قائل، والثاني مُجيب له.

د – ما قاله في موضع آخر: (وأما ق) فجواب لقول : لما يفعل)، فتقول : قد فعل)[2] ، فصرح بأن أحدهما جواب للثاني، وهذا يدل على أنهما من قائلين.

– ماقاله ابن السرا ج: (وجواب لـ) قد فعل يقول القائل : لما يفعل فيقول قد فعل)[3] .

---

[1] الكتاب ٣ ١٥ .

[2] الكتاب : ٢٣ .

[3] الأصول في النحو ١٥٧ .

– ما قاله الرماني متحدثا عن (لم): ((وهي نفي (فَعَلَ)، كأن قائلا قال: (قام، أو خرج)، فقلت أنت: (لم يقم، و لم يخرج)، فان قال: (قد قام، وقد خرج) قلت أنت: (لَّما يقم، ولَّما يخرج))[1] . وفي هذا النص دلالة واضحة على أن (لم) لنفي الحدث في الزمن الماضي مطلقا، أي سواء أكان القول إجابة لقول قائل أثبت الحدث لفاعل مَّا في الزمن الماضي، أم كان ابتداء، أي من غير أن يكون جوابا لقائل.

هـ – ما قاله الرازي (ت ٦٠٦ هـ) عند حديثه عن قوله تعالى: { وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ } الحجرات: من الآية ١٤]: ((لأن (لَّما يفعلْ) يُقال: في مقابلة (قد فَعَلَ))[2] ، والمقابلة تقتضي أن يكون شيء بازاء شيء، فهي تقتضي أن (لَّما يفعل) غير (قد فَعَلَ)، لا أن تكون (لَّما) دخلت عليها.

– ما قاله أبو حيان عند حديثه عن قوله تعالى { أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } آل عمران ٤٢]: (ولما يعلم جملة حالية وهي نفي مؤكد لمعادلته للمثبت المؤكد بقد فإذا قلت قد قام زيد ففيه من التثبيت والتأكيد ما ليس في قولك قام زيد فإذا نفيته قلت لما يقم زيد وإذا قلت قام زيد كان نفيه لم يقم زيد قاله سيبويه وغير))[3] ، والمعادلة تقتضي أن يكون طرفان أحدهما مثبت، وثانيهما منفي، فيكون النفي معادلا للاثبات، لا أن يكون داخلا عيه.

– ما علق به الشهاب (ت ٠٦٩ هـ) على قول البيضاوي: ((والفرق بين لَّما، و لم أنَّ فيه توقع الفعل فيما يُستقبل))[4] عند حديثه عن قوله تعالى: (ولَّما يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم) آل عمران، من الآية ١٤٢ قائلا: ((أي النافيتين

---

[1] معاني الحروف: ص ٠٠ .

[2] التفسير الكبير ٨/ ١٢٢ .

[3] البحر المحيط ٢/ ٢ .

[4] تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٢/ ١٣٢ .

الجازمتين، قال الزجاج: إذا يل قد فعل فلان، فجوابه لَّما يفعل، وإذا قيل فعل فلان، فجوابه لم يفعل، وإذا قيل لقد فعل، فجوابه مافعل، كأنه قال: والله لقد فعل، فقال المجيب: والله ما فعل، وإذا قيل: هو يفعل يريد ما يُستقبل، فجوابه لايفعل، وإذا قيل سيفعل، فجوابه لن يفعلَ)[1].

وأيضا ، ن ما نسبه السيوطي إلى أبي حيان من نسبة تصحيح مذهب سيبويه مرة إلى المغاربة بقوله: ((ونَقَلَ عن المغاربة أنهم صححوه))[2]، وأخرى إلى الأصحاب بقوله: ((ثمَّ قال: قال أصحابنا: والصحيح مذهب سيبويه))[3] غير صحيح، لأنني لم أجد في نص أبي حيان ما يشير إلى ذلك فيما ا لمعت عليه، وأيضا ما ذكره من دليل على صحة مذهب سيبويه في القول: بـ(قلب اللفظ)، ونسبه إلى أبي حيان بقوله: (بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال: قام زيد، قلت: لم يقم زيد، وإنْ قال: قد قام، قلت: لَّما يقم، والمناقضة إنما تكون بادخال أداة النفي على ما أوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه، ألا ترى أنه لو قال: زيد قائم، فأردت مناقضته لقلت: ما زيد قائم، فدلَّ ذلك على أن (لم)، و(لَّما) دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه. وأيضا فان صرف التغيير في (لم يقم، ولَّما يقم)، إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على لمعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك؛ لأنها خدمة للمعاني.....إلخ) غير صحيح أيضا؛ لأنني لم أجد في نص أبي حيان ما يشير إلى ذلك فيما اطلعت عليه، وأيضا لا يصح أن يكون دليلا له بل هو دليل عليه؛ لأنه لو لم يكن معنى قولهم: (لم يقم) نفيَ القيام في الزمن الماضي لم يكن هناك تناقض؛ لأن التناقض يشترط فيه أمور؛ ليكون تناقضا ذكرها علماء المنطق، من هذه الأمور الاتحاد في الزمان، ((فلا تناقض في

---

[1] حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) ٧/ ٣٢ .

[2] الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٣٠٣ .

[3] لنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ١/ ٢٣٣ .

(زيد صائم) أي رمضان، و(زيد ليس بصائم) أي شعبان)[1] ، وأيضا ضرب مثالا: بقولهم: (زيد قائم)، ونقيضه: (ما زيد قائم)، وهذا ليس بدليل له كما يدعي؛ لأن هذا قياس مع الفارق؛ لأن (لم، ولما) لا تدخلان على الفعل الماضي أصلا في قولهم: (قام زيد)، فكيف يغيران لفظه إذا لم يصح دخولهما عليه، لتكون المناقضة التي ذكرها لولا أن قولهم: (لم يقم زيد) يقتضي نفي القيام عن زيد في الزمن الماضي، وهذا يقتضي أن الفعل مضارع غير معناه كما تقدم، بخلاف قولهم: (زيد قائم، وما زيد قائم)، فان (ما) دخلت على اللفظ نفسه حينما أريد نقضه بنفيه، فشتان بين الأمرين المقيس والمقيس عليه.

– ما قاله المرادي: (وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى المضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. ونسب إلى سيبويه)[2] ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن مذهب سيبويه (قلب المعنى)؛ إذ وصفه بالظهور، ووصف (قلب اللفظ) بصيغة التضعيف: (نُسِبَ إلى سيبويه)، والظهور دليل الرجحان.

ومن هنا فان سيبويه نُسِبَ إليه القول بقلب اللفظ، ونصه يشهد بغير ذلك، وهذا يدل على أنه لم يقله.

– ما علل به المرادي قلب المعنى وجعله أولى من قلب اللفظ، وعلله بثلاث علل:

– (لأن قلب المعنى أظهر) أي من قلب اللفظ، والظهور دليل الرجحان.

وقد ذكر ابن جني عنوانا للحمل على الظاهر بقوله: (باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غير)[3] ، قال فيه: (إعلم أن المذهب هو هذا

---

[1] المنطق الواضح في شرح السلم المنورق ٤٠ .

[2] الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨ .

[3] الخصائص ١ ٥١ .

الذي ذكرناه والعمل عليه والوصيّة به فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكُمْ على ما شاهدته من حاله وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلاف)[1] ، وضرب مثالا لذلك بقول العجاج قائلا: (حتى إذا اصطفّوا له جِدارا .. . - (جدارا) منصوب على المصدر. هذا هو الظاهر ألا ترى أن معناه: حتى إذا اصطفوا له اصطفافَ جدارٍ ثم حُـ. فَ المضاف و قيم المضـ اف إليه مُقام .... على ما مضى. وقد يجوز أن يكون (جدارا) حالا أي مثلَ الجدا ، وأن يكون أيضا منصوبا على فعل آخر أي صاروا جدارا أي مثل جدار فنصبه في هذا الموضع على أنه خبر صاروا. والأوّل أظهر وأصنِ)[2] .

د - (لأن قلب المعنى أكثر في كلامهـ - أي في كلام ا نحويين، وفي كلام من تكلم على مسائلهـ – ومعنى هذا إذا قالوا: في الكلام قلب فانهم يقصدون بذلك قلب المعنى أكثر من قلب اللفظ.

قال سيبويه متحدثا عن (أو): (ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت لست بشرا أو لست عم ا أو قلت ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو لم يجئ إلا لى معنى لا بل ما أنت بعمرو ولا بل لست بش ا وإذا أرادوا معنى أنك لست واح ا منهما قالوا لست عمرا ولا بشرا أو قالوا أو بشرا كما قال عز وجلِ { وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً } [الإنسا ٤]، لو قلتَ : أو لا تطع كفور) انقلب المعنِ)[3] ، أي لا تطع حدهما، والنهي في الآية عن إطاعة الاثنين. وفسر ابن هشام انقلاب المعنى بقوله: (يعني أنه يصير إضرابا عن النهي الأول ونهيا عن الثاني فقط)[4] ، وفسر

[1] الخصائص ١ ٥١ .
[2] الخصائص ٢ ٢٣ - ٢٤ .
[3] الكتاب ٢ ٨٨ .
[4] مغني اللبيب ١١ .

مراد سيبويه أيضا تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ) بقوله: (ويكون مراد سيبويه بانقلاب المعنى انقلابه من النهي عن كل واحد إلى النهي عن أحدهما)[1] .

وقال المبرد مفرقا بين (لولا، ولو): (فأما لولا) إنما هي لو وما) جعلتا شيئا واحدا وأوقعتا على هذا المعنى ؛ فإن حذفت ما) من قولك : لولا) انقلب المعنى فصار الشيء في لو) يجب لوقوع ما قبله وذلك قولك : لو جاءني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمك))[2] .

وقال الزمخشري متحدثا عن قوله تعالى { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء } فاطر ٨] في سؤال افترضه، وأجاب عنه بقوله: (فإن قلت هل يختلف المعنى إذا قدّم المفعول في هذا الكلام أو أخر قلت لا بدّ من ذلك فإنك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء كان المعنى أنّ الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم وإذا عملت على العكس انقلب المعنى إلى أنهم يخشون إلا الله كقوله تعالى : { وَلاَ يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلاَّ اللَّ } | الأحزاب ٣٩]، وهما معنيان مختلفان)[3] . وأمثال هذا كثير .

- جعل لقلب المعنى نظيرًا وهو الفعل المضارع بعد (لو، وإذ، وربما).

قال الأزهري: (والكلمة الثانية مما جاء على خمسة أوجه لو فأحد أوجهها وهو الغالب أن تكون حرف شرط في الماضي نحو لو جاء زيد أكرمته وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي نحو لو يفي كفى)[4] .

---

[1] فتاوى السبكي ١ ٤٢ .

[2] المقتضب ٢ ٦٦ .

[3] الكشاف ٢ ١٢٠ .

[4] ينظر علل النحو ٨٥ ، وإعراب قرآن للنحاس / ٥٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١ ٦٦ ،والمحرر الوجيز ٥ ٩٥ ، وتفسيرالبحر المحيط ٨ ٤٠ ، ١ ٥٧ ، وفتاوى السبكي ١ ٣٣ ، ومغني اللبيب ١ ٨١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٠ ٧١ ، وروح المعاني ٧ ٤٨ .

[5] موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب ٢٨ .

وقال ابن هشام متحدثا عن أوجه (إذ): (والوجه الثاني أن تكون اسما للزمن المستقبل نحـ { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا } الزلز]، والجمهور لا يثبتون هـذا القسم ويجعلون الآية من باب { وٰ خَ في الـ ور } الكهـف ٩ و يـ ١ و الزمـ ٨ ٠ ، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقِ) .

وقال ابن هشام متحدثا عن زيادة (ما) بعد (رُبَّ): (وإذا زيدت ه) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية وأن يكـون الفعل ماضيا لفظا ومعنى .... ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى { ربَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ الحج ٢]، وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى : { وٰ خَ في الـ ور }، وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عـن مـاض متجوز به عن المستقبل) . ولست بصدد مناقشة هذا الخلاف في هذا البحث.

– ما قاله المرادي عن لَمَّا التعليقية: ((واعلم أن (لما) هذه لا يليها إلا فعـل ماض مثبت، أو منفي بـ(لم)) ، وفي هذا دليل على أن المنفي بـ(لم) ماضٍ في المعنى، وليس بماضٍ في اللفظ.

– ما قاله أبو علي الفارسي، ((أما (لم) فانها تدخل على لفـظ المضـارع المعنى معنى الماضي ألا ترى أنك تقول: لم يقمْ زيدٌ أمس، ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لايجوز يقوم زيد أمس) ، وشرحه الجرجاني بقوله: ((اعلم أن لم يدخل على لفظ المضارع فيقلب معناه إلى معنى المضي، فاذا قلتَ: لم يقم زيـد، كان بمنزلة قولك: ما قام زيد، ولو لم يكن كذلك لوجب أن لا يصاحبه زمـان المضي، كما لم يصاحب يقوم حيث كان باقيا على أصله، فلم يقل: يقوم زيـد أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازم فلا يقال: لم يقم زيد غدًا، كمـا لا

) مغني اللبيب ١١٣ .

) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٤٨ - ٤٩ .

) الجنى الداني في حروف المعاني ٦٧ - ٦٨ .

) الايضاح بشرح المقتصد ٠٩١ .

يقال: ما قام زيد غدًا[1] ، وقال الجرجاني أيضا: ((اعلم أن (لَّما) تدخل على المضارع فتجزمه كما تجزم لم وتقلب المعنى إلى المضيِّ تقول: لَّما يخرج زيدٌ أمس، ولا تقول: لَّما يخرج زيد غدًا كما لم تقل ذلك في لم))[2] .

ما علل به العكبري الجزم بـ(لم) إذا اجتمعت مع (إنْ) في جملة واحدة قائلا: (قال تعالى : {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} البقرة ٢٤]، قوله تعالى : فإن لم تفعلو) الجزم بـ (لا) إن (لأن) عامل شديد الاتصال بمعموله و لم يقع إلا مع الفعل المستقبل فى اللفظ ، (إن) قد دخلت على الماضي فى اللفظ))[3] ، وفي هذا دليل على أن (لم) قلبت معنى المستقبل إلى الماضي؛ لأنها دخلت عليه فغيرت معناه، لأنها غيرت لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل؛ لأنها لا تدخل على لفظ الماضي أصلا.

---

[1] المقتصد شرح الايضاح ١٠٩١/٢ .

[2] المقتصد شرح الايضاح ١٠٩٢/٢ .

[3] التبيان في إعراب القرآن ٢٠٠/١ .

الخاتمة

توصلتُ في هذا البحث إلى نتائجَ، يمكن إجمالها فيما يي:

- أن العلماء الذين ذكروا أوجه التشابه بين (لم، ولَّما) متفقون عليها وإن اختلفوا في التصريح بها، والتعبير عنها.
- أن أكثر العلماء قالوا بـ(قلب المعنى)، أما القائلون بـ(قلب اللفظ) فهم قِلَّةٌ حتى لا يكاد يذكر قولهم.
- بينت المراد بقولهم: (نفيَ المضارع) أنه نفي الحدث لا نفي الحدث والزمن معا؛ لأن الفعل المضارع مركب من حدث، وزمن معيَّن.
- بينت أن الراجح من الرأيين القول بـ(قلب المعنى) بالأدلة والبراهين.
- بينت أن ما نُسِبَ إلى سيبويه من القول بـ(قلب اللفظ) غير صحيح، وأنه من القائلين بـ(قلب المعنى) بحسب ما يفهم من قوله الذي ذكرته في موضعه.
- بينت أن وصل السيوطي كلامه بكلام أبي حيان فيما اطلعت عليه أوهم القارئ أن الكلام كلَّه لأبي حيان، والصحيح غير ذلك، وناقشت السيوطي فيما قاله.

وفي الختام أقولُ: إنَّ هذا البحثَ تمَّ بتوفيقٍ من الله تعالى ، وإنَّه ثمرةٌ من ثَمَرَاتِ غَرْسِ شيخي وأستاذي الشيخِ عبدِ العزيزِ سالمٍ السامرائيِّ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى برحمتِهِ الواسعةِ، فأسألُه قبولَهُ، وأنْ يكونَ خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، وأنْ ينفعني وينفعَ به، وأنْ يغفرَ لي ولوالديَّ إنَّه سميعٌ مجيبٌ، سبحانَ ربكَ ربِّ العزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسَلامٌ على المرسَلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ،

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ.

قائمة المصادر

- الاتقان في علوم القرآن: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، تحقيق: سعيد المندوب ـ ١ ـ دار الفكر ـ لبنان ـ ٤١٦ هـ ٩٩٦ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (د ٤٥ هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ١ ، مطبعة المدني - مصر - ٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري (د ٧٧ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ـ ١ ـ دار الجيل - بيروت - ٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني ـ ١ ـ دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (د ١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ـ ١ ـ مؤسسة الرسالة - بيروت - ٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي (د ١٣٩٣ هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات ـ دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (د ٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ـ ١ ـ عالم الكتب - بيروت - ٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك بشرح التصريح: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (د ٦١ هـ)، تصحيح : لجنة من العلماء، دار الفكر - (د،ت).

- الايضاح بشرح المقتصد: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (د ٧٧' هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلا - بغد - العرا - ٩٨٢ م.
٠ - بغية الوعاة: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، تحقيق: محـ د أبو الفضل إبراهيـ - الكتبة العصر - صيـ - لبنا - (د،ت).
١ - التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (د ١٦، هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلـ - (د،ت).
٢ - التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحـ د بن محمد الغرناطي الكلبي (د ٤١ هـ - ، - دار الكتاب العر - لبنا - ٤٠٣ هـ ٩٨٣ م.
٣ - تفسير أبي السعود: أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (د ٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العر - بيروت.
٤ - تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (د ٤٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، - دار الكتب العلم - بيرود - ٤٢٢ هـ - ٠٠١' م.
٥ - تفسير البيضاوي: تفسير البيضاوي: أبو سعيد ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ٨٥، هـ)، دار الفكـ - بيرود - (د،ت).
٦ - تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب: أبو ، عيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (د ٨٥، هـ)، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهد - - منشورات محمد علي بيضو - دار الكتب العلميـ - بيرود - لبنا - ٤١٧ هـ ٩٩٧ م.
٧ - تفسير الجلالين: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ - - دار الحديـ - القاهر - د،ت).

٨ - التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (د ٦٠ هـ - - - دار الكتب العلم - بيرود - ٤٢١ هـ ٠٠٠، م.

٩ - جمل الزجاجي بشرح ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (د ٦١، هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال ا - - - عا الكتب - بيرود - ٤٠٥ هـ ٩٨٥ م.

٠ - الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (د ٤٩، هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاض - - - دار الكتب العلم - بيرود - لبنا - ٣١٣ هـ ١٩٩٢.

١ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (د ٢٣٠ هـ - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيـ - القاهرة، (د،ت).

٢ - حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: أحمد بن أحمد السجاعي (د ١٩٧ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مص - القاهر - ٣٥٨ هـ ٩٣٩ م.

٣ - حاشية الشهاب المسمَّاة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير لبيضاوي: للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ٠٦٩ هـ)، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهد: - - منشورات محمد علي بيضون/ دار الكتب العلم - بيرود - لبنا - ٤١٧ هـ ٩٩٧ م.

٤ - الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (د ٩٢، هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العر - بيرود - لبنا - (د،ت).

٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (د ٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العر - بيرود - (د،ت).

٦ - السلم المنورق بشرح المنطق الواضح: عبد الرحمن بن محمد الأخضري (د ٨٣، هـ)، راجعه وقدم له فضيلة الدكتور مصطفى سعيد الخ - - دار الفارابي للمعارف - دمش - سور - ٤٢٧ هـ ٠٠٦، م.

٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل ٦٩، هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحمي - دار الفكَ - سور - ٤٠٥ هـ ٩٨٥، م.

٨ - شرح التصريح على التوضيح: خالد عبد الله الأزهري (د ٠٥ هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكَ - (د،ت).

٩ - شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، د.ت.

٠ - شرح قطر الندى بَلِّ الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (د ٦١، هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحمي - - ١ - القاهر - ٩٨٣ م.

١ - طبقات الشافعية الكبرى: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (د ٥١، هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خا - - عالم الكتب - بيرود - ٤٠٧ هـ.

٢ - علل النحو: أبو الحسين محمد بن عبد الله الورَّاق (د ٢٥، هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش - - مكتبة الرشد - الرياض - ٤٢٠ هـ ٩٩٩، م.

٣ - فتاوى السبكي: أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي د ٥٦ هـ - دار المعرف - بيرود - لبنا - د،ت).

٤ - فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (د ٢٥٠ هـ - دار الفكَ - بيرود - (د،ت).

٥ - الكافية بشرح الرضي: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (د ٤٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، د.ت.

٦ - الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (د ٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ودار الرفاعي بالرياض - ٤٠٢ هـ - ٩٨٢ م.

٧ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (د ٣٨٠ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - (د،ت).

٨ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور المصري (د ٧١١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي ـ ط) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ٤١٣ هـ ٩٩٣ م.

٩ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - ط - دار الكتب العلمية - لبنان - ٤١٣ هـ ٩٩٣ م.

١٠ - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت)، تحقيق: محمود خاطر، طبعة جديدة - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ٤١٥ هـ ٩٩٥ م.

١١ - مشكل إعراب لقرآن: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد ((د ٣٧ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت - ٤٠٥ هـ.

١٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (د ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية - بيروت - (د،ت).

٣ - معاني الحـ وف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ٨٤' هـــ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبـ - دار نهضة مصر للطبـــع والنشـ - الفجا - القاهر - (د،ت).

٤ - معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائـ - ـ - دار إحياء التـــراث العر - بيرود - لبنا - ٤٢٨ هـ ٠٠٧' م.

٥ - مغني اللبيب: أبو محمد عبد الله جمال الـــدين بـــن هشـــام الأنصـــاري (د ٦١' هـــ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد ا - ـ - دار الفكـ - دمش - سور - ٩٨٥ م.

٦ - مغني اللبيب بحاشية الدسوقي - أبو عبد الله جمال الـــدين بـــن هشـــام الأنصاري (د ٦١ هـ - مكتبة ومطبعة المشـــهد الحســـيـ - القـــاهـ ة، (د،ت).

٧ - المفصل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (د ٣٨ هـــ)، تحقيق: د. علي بو ملحـ - ـ - مكتبة الهلا - بيرود - ٩٩٣ م.

٨ - المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٧٤ هـــ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام/ بغـــد - العـــراق/ ٩٨٢ .

٩ - المقتضب: المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (د ٨٦ هـــ)، تحقيـــق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتـ - بيرود - ٣٨٢ هـ - ٩٦٣ م.

١٠ - المنطق الواضح في شرح السلم المنورق: عبد الله معصراني، راجعه وقدم له فضيلة الدكتور مصطفى سعيد الخـــ - ـ - دار الفـــارابي معـــارف - دمش - سور - ٤٢٧ هـ ٠٠٦' م.

١١ - موصل الطـــلاب إلى قواعـــد الاعـــراب: خالـــد عبـــد الله الأزهـــري (د ٠٥ هـــ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهـــ - ـ - الرســـا - بـــيرود - ٤١٥ هـ ٩٩٦ م.

٢ - النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: جلال عبد الرحمن السيوطي (د ١١ هـ)، تحقيق: د. فاخر جبر مطر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.